الفصل الأول

العراق في العهد العثماني

أولا- الحياة السياسية

احتل السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م) بغداد عام ١٥٣٤م وذلك بعد ان ازاح الصفويين الذين كانوا قد استولوا على العراق بقيادة اسماعيل الصفوي عام ١٥٠٨م .

ولم يستتب الامر للصفويين بعد اسماعيل الصفوي، إذ جاء للحكم ابنه طهماسب الاول ولم يستطع السيطرة على حكم العراق، اذ تمرد عليه الكردي الفيلي ذو الفقار بن نخود الذي كان حاكماً في لورستان واستطاع ان يستلم مقاليد الحكم في بغداد، وحكم العراق مايقارب الست سنوات وقد احتمى بالسلطان العثماني سليمان القانوني وخطب له من على المنابر حتى يكون له سنداً من خطر الحاكم الصفوي طهماسب الاول، لكن طهماسب استطاع عام ١٥٣٠م ان يحاصر بغداد لكنه عجز عن فتحها فأتجه الى الخداع والحيلة وبهذة الطريقة استطاع من قتل ذو الفقار بن نخود الفيلي عام ١٥٣٠م وقد شجعت هذه الاحداث التي اضعفت الصفويين السلطان سليمان القانوني ان يدخل بغداد مع جيشه الكبير في ٣١ كانون الاول من عام ١٥٣٤م ولم يكن هناك احد من ممثلي الحكومة الصفوية غير الوالي محمد خان تكلو الذي هرب من الجيش العثماني.

وجرت مناوشات بين بقايا الجنود الصفويين والعثمانيين في سوق الرياحين (الشورجة) ومحلة سوق الخفافين (قرب سوق السراي) وجامع الخليفة (سوق الغزل) واستطاع العثمانيون من الانتصار والسيطرة، وقدمت مفاتيح السلطة للحاكم العثماني سليمان القانوني واستمر الحكم العثماني الذي لم يقدم للعراق مايستحق الاشادة والذكر حتى عام ١٦٢٣م وهو العام الذي احتل فيه الشاه عباس الصفوي العراق مرة ثانية بعد ان قتل قائد الانكشارية العثمانية بكر صوباشي واخوه واولاده.

وكان بكر صوباشي الذي اثقل العراقيين بجباية الضرائب قد طلب من الصدر الاعظم قرة حسين باشا منحه ولاية بغداد بعد مقتل الوالي السابق يوسف باشا الا انه رفض طلبه واعلن تمسكه بحكم بغداد بلا منازع، وحاول الشاه عباس استغلال خلافه مع الدولة العثمانية مقابل اعلان تبعيته للدولة الصفوية الا انه رفض وعند ذلك قام جيش

الشاه عباس بالتوغل في بغداد والقبض على بكر صوباشي واعدامه وانهى بذلك الحكم العثماني الاول للعراق.

السلطان مراد الرابع
١٦٢٣-١٦٤٠م

بعد حوالي خمسة عشر عاماً عزم السلطان العثماني مراد الرابع استرجاع بغداد فسار اليها بجيش كبير ودخلها بعد حصار على المدينة دام حوالي الشهر بعد معارك ضارية في شوارع بغداد الى ان استسلم بكتاش خان الى السلطان مراد الرابع. وكان السلطان مراد قد نزل بجيوشه في موضع يقال له الان سبع ابكار عام ١٦٣٨م واستمر القتال بين الجيشين العثماني والصفوي اربعين يوماً ودخل السلطان مراد الرابع بغداد في ٢٤ كانون الاول من عام ١٦٣٨م .

وقتل في هذه المعركة الصدر الاعظم محمد باشا الطيار الذي كان قد تعهد للسلطان مراد بالاستبسال حتى الموت وحزن السلطان لمقتله وقام بدفنه في مقبرة الامام الاعظم وحل محله بمنصب الصدر الاعظم مصطفى باشا .

ترك السلطان مراد الرابع بغداد في ١٥ كانون الثاني عام ١٦٣٩م واستقرت بغداد بيد العثمانيين الى قيام الحرب العالمية الاولى .

لابد هنا ان نشير الى معاهدة زهاب عام ١٦٣٩م التي جرت بين الدولتين الصفوية والعثمانية حيث قسمت هذه المعاهدة الاراضي بين الطرفين وقد انطلق العثمانيون في مفاوضاتهم مع الجانب الصفوي من منطلق المنتصر .

فرط العثمانيون باراضي عراقية واعطوها للدولة الصفوية مثل مدينة مهروان (مهربان وتوابعها) وكانت هذة المدينة ضمن حدود ولاية شهرزور التي كانت الدولة الصفوية قد اعترفت بتبعيتها للعراق بموجب معاهدة عام ١٥٩٠م .

شطرت معاهدة زهاب بعض العشائر الكوردية فجعلت قسم منها في الاراضي العراقية والقسم الاخر في الاراضي الصفوية والعثمانية .

اصبحت عشيرة الجاف الكوردية مشتته بين الدولتين الصفوية والعثمانية، واثر ترسيم الحدود فيما بعد على ضياع قسم من الاراضي العراقية على الحدود الايرانية في جنوب العراق والتي كان يسكنها الكورد الفيليين منذ الاف السنين وهم من سكان العراق الاصليين .

١- العراق في عهد المماليك ١٧٥٠- ١٨٣١م.

ان الحكم الذاتي الذي تمتع به العراق في عهد الوالي العثماني حسن باشا وابنه احمد (١٧٠٤- ١٧٤٧م) كان يتطلب وجود جيش قوي قادر على التصدي للاعتداءات الخارجية، والقضاء على انتفاضات العشائر وتمردات الانكشارية، التي لم يعد بالامكان الاعتماد عليها في مثل هذه المهمات،ولم يكن الجيش الذي اراد حسن باشا تكوينه ينتمي الى عصبية عنصرية او دينية او مذهبية، بل كان ولاؤه الى شخص الوالي.ولذلك بدأ حسن باشا بتجنيد الغلمان من الرقيق الابيض الذين يجلبهم التجار اطفالا من بلاد الكرج والقوقاز وغيرها، ويدخلهم في مدارس لاسيما في بلاطه لتعليمهم القراءة والكتابة وامور الدين وتنشأتهم نشأة اسلامية ثم ينتظمون بعد تخرجهم في سلك الجيش والوظائف الحكومية. وقد واصل ابنه احمد النهج نفسه فتكونت من هؤلاء المماليك فرقة تدين بالولاء لهما. وحققا بهذا الجيش انتصارات على بلاد فارس، وقضوا على الانتفاضات العشائرية، ووحدوا العراق وصار للمماليك نفوذ في العراق ونالوا احترام السكان، وقد حكم حسن باشا مدة تزيد على عشرين عاماً، وكان الباب العالي قد نصبه بمهمة ولاية بغداد عام ١٧٠٤م بعد ان

كان والياً على حلب عام ١٦٦٩م ، واول الاجراءات التي قام بأتخاذها هو تخليه عن القوة الانكشارية التي كثرت مفاسدها وابدالهم بالمماليك الذين اثبتوا جدارتهم في الشؤون الادارية والعسكرية.

بعد وفاة احمد باشا عام ١٧٤٧م فشلت ثلاث محاولات من الحكومة العثمانية لاسناد ولاية بغداد الى والٍ عثماني. وفشل الولاة الثلاثة الذين ارسلتهم استانبول في السيطرة على الامور ببغداد. ولان احمد باشا لم يخلف ولدا يتسلم الحكم من بعده فقد زوج ابنته عادلة خاتون لاحد مماليكه المدعو سليمان بك (ابو ليلة) لانه استطاع بحملاته السريعة الحاسمة في القضاء على الثورات العشائرية التي تغير عليهم ولاسيما في الليل. وهو مملوك كرجي كان يشغل وظيفة نائب الوالي في عهده، وبذلك اصبح وريثه في الولاية، فاضطر السلطان العثماني عام ١٧٥٠م لاسناد الولاية اليه.

والحقيقة ان العراقيين كانوا يشعرون ان ولاة المماليك اقرب اليهم من الولاة العثمانيين، لانهم تربوا في العراق وتقربوا الى السكان وتثقفوا بثقافتهم، وكان ولاؤهم للعراق وليس للعثمانيين. ولم يكن حكمهم وراثيا بل كان تعيينهم يجري بترشيح من العلماء والاعيان والامراء في العراق، ثم يصدر السلطان العثماني الامر بالتعيين ولذلك استمروا بالحكم حتى عام ١٨٣١م.

خلال مدة حكم المماليك حكم ١٤ واليا، ثلاثة منهم من غير المماليك ، اذ ان السلطات العثمانية بذلت محاولات متكررة لابعاد المماليك عن الحكم وارسال ولاة من استانبول. وتعرض ستة من ولآة المماليك للقتل بسبب الصراع فيما بينهم على السلطة. وشهد العراق في عهدهم احداثا جساما، فمن انتشار الطاعون والكوليرا التي تفتك بالانسان والحيوان الى الفيضانات، او شحة الامطار وندرة المواد الغذائية وكثرة المجاعات التي ادت الى انتفاضات العشائر. فضلا عن تدخلات حكام بلاد فارس الذين فرضوا الحصار على البصرة سنة ١٧٧٥م،وتمكنوا من دخولها في السنة التالية حتى تمكن شيخ المنتفك من استرجاعها منهم بعد نحو ثلاث سنوات.

٢ - عودة الحكم العثماني المباشر ١٨٣١-١٩١٧م

بانتهاء عهد المماليك وعودة الحكم العثماني المباشر الى العراق الذي استمر اكثر من خمسة وثمانين عاما بدأ عهد جديد لهذا الحكم. دعاه بعض المؤرخين بالعهد العثماني الثالث. او العهد العثماني الاخير الذي انتهى بدخول البريطانيين بغداد عام ١٩١٧م. وقد شهد هذا العهد ماعرف بـ(عصر التنظيمات) اي عصر الاصلاحات التي ارادت منها الحكومة العثمانية ادخال اصلاحات شاملة في مؤسسات الدولة وتحديثها ووضعها على اسس عصرية. والتي بدأ الولاة بتطبيقها في العراق.

كان الولاة الذين حكموا في هذا العهد من العثمانيين الذين يتم تعيينهم من استانبول مباشرة و بلغ عددهم خمسة وثلاثين واليا بعضهم حكم اكثر من مرة. والكثير منهم لم يكمل مدة حكمه (ثلاث سنوات) تميز بعضهم بالكفاية والمقدرة. وحققوا انجازات واصلاحات شملت الجوانب العسكرية والادارية والاقتصادية والاجتماعية. فرضتها طبيعة الاحداث والتطورات الداخلية والخارجية التي مرت على العراق.

قسم العراق بموجب تلك الاصلاحات عام ١٨٦٤م الى ثلاث ولايات هي بغداد والموصل والبصرة. وكل ولاية ضمت عددا من الاقضية. ويتبع كل قضاء مجموعة من النواحي. وكل ناحية ترتبط بها مجموعة من القرى. وكانت كل من الموصل والبصرة تشكل قائم مقامية او متصرفية تابعة لبغداد حينا. وفي احيان اخرى تكون لكل منها ادارة منفصلة عن بغداد ومرتبطة مباشرة بالعاصمة استانبول.

اما من حيث السياسة العامة لهؤلاء الولاة فلم يجر عليها تغيير كبير. فظل الفساد والرشوة والمحسوبية والشغب ينخر الادارة. وتواصلت حالة العداء بين العثمانيين والقاجاريين حكام فارس. وتنافسهم حول النفوذ ومسائل الحدود وانتقال المواطنين باستثناء فترات قليلة. ولم يطرأ تبدل كبير على الموقف من العشائر وسياسة الولاة تجاههم. ولا العلاقة مع بقية السكان. فظلت الغالبية العظمى منهم في حالة انتفاض. حينذاك يضطر الولاة لارسال الحملات لقمعها بقسوة مصحوبة باعمال السلب والنهب والتهجير.

ثانيا - الحياة الاقتصادية

كان الاقتصاد العراقي في العهد العثماني يهدف الى اشباع حاجات السكان او ما يسمى سياسة الاكتفاء الذاتي، وكان يعاني من التخلف والركود ويواجه معوقات كثيرة. فلم تعمل السلطات الحاكمة على تطويره وتنميته الا بمقدار ما يتعلق بمصالحها، دون اخذ مصالح اهل البلاد بنظر الاعتبار، او العمل على تحسين مستواهم المعاشي وتقديم الخدمات الاساسية لهم على الرغم من وفرة الثروات في هذة البلاد .

١- الزراعة

ان الزراعة هي حرفة الغالبية العظمى من السكان الذين ينتشرون في القرى والارياف، الا انها كانت تعاني معوقات كثيرة اهمها:

١ - عدم وجود قانون ينظم ملكية الاراضي ويحسم المنازعات حولها.

٢ - عدم الاهتمام بالري، واعتماد الاساليب البدائية في الزراعة

٣ - كثرة الضرائب وفقدان الامن الذي هو ضروري لاي جهد او نشاط انساني.

لم تضع الحكومة العثمانية نظاما لهذه الاراضي اوقوانين للطابو في مركز الدولة الا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بل كان اول عمل تقوم به الحكومة بعد ضم احدى المناطق الى حكمها هو اجراء مسح شامل لاراضيها الزراعية ومواردها الاقتصادية، واحصاء السكان وتقدير الضرائب المفروضة عليها لمعرفة الطاقات البشرية والمادية والمالية لكل منطقة، ثم تقوم بوضع قانون خاص بها، وتسجل كل المعلومات عنها في دفتر او سجل، وتراقب تطبيقه ومراجعته بين مدة واخرى مع مراعاة التغييرات الحاصلة في كل منطقة.كان الهدف من ذلك بالدرجة الاولى جباية الضرائب وتوفير الموارد المالية الثابتة للخزينة، وجمع الجند وتكوين قوات عسكرية من ابناء المنطقة وسوقها للحرب عند الحاجة دون ان تتحمل الدولة نفقاتها .

كان استغلال الاراضي الاميرية اي التابعة للدولة، وجمع مواردها يجري بطريقتين: الاولى هي الاقطاع الذي شاع استخدامه في انحاء العراق كافة. إذ كان يحدد ما يعود من تلك الاراضي للسلطان او خزينة الدولة،ويقسم الباقي على ابناء الاسرة الحاكمة وامراء الجيش ، لاستغلالها وجباية مواردها بدلا من الراتب. وكان عليهم

مقابل ذلك ان ينفذوا اوامر السلطان بادارة المنطقة، وتقديم عدد من المحاربين من فلاحيها المدربين على القتال مع تجهيزاتهم من سلاح وخيل وملابس وخيم وغيرها دون ان تتحمل الحكومة المركزية نفقاتهم، وعليهم ان يكونوا على استعداد دائم لـــتلبية اوامر السلطان اثناء الحرب كلما دعت الحاجة لذلك.

كانت اعداد هؤلاء المحاربين تتناسب مع موارد اقطاع كل منهم وعليهم ايضا ان يسددوا حصة الخزينة المركزية من الموارد المالية للمنطقة. فهو اقطاع اداري عسكري على ثلاث مراتب، بحسب موارد كل منطقة وعدد سكانها والجنود الواجب اعدادهم، اعلاها واكثرها واردا هو(الخاص) ويمنح عادة لابناء الاسرة الحاكمة والوزراء. يليه (الزعامت) ويعطى للامراء وكبار ضباط الجيش واخيرا (التيمار) ويعطى لصغار الضباط وهو اكثرها انتشارا.

اما الطريقة الثانية فهي الالتزام حيث يمنح حق استغلال الارض (المقاطعة) وجباية مواردها والضرائب المفروضة عليها وعلى سكانها عن طريق المزايدة او الضمان مقابل بدل سنوي يحدد مسبقا يدفعه الملتزم . وكان الملتزمون في الغالب من حاشية السلطان او الولاة والامراء والمتنفذين وبعض شيوخ العشائر، ولاسيما في البادية والاراضي النائية والاقسام الجنوبية من العراق. كان على الملتزم ان يتولى جمع الموارد المالية والضرائب المحددة بموجب القانون، وان يدفع حصة الخزينة المركزية منها، وعليه ضمان الامن والاستقرار في منطقته وان يقدم المؤنة للجيش عند مروره بالمنطقة.

نتائج الاقطاع العثماني في العراق

ادت هاتان الطريقتان في اول الامر الى زيادة الانتاج، وتكوين جيش قوي من الفرسان المقاتلين (السباهية) دون ان تتحمل الخزينة نفقاته ورواتبه. اذ ان كل من صاحب الاقطاع او الملتزم يسعى لزيادة موارده عن طريق التوسع في زراعة الارض، والتشدد في جباية الضرائب الشرعية وغير الشرعية منها. ولكن الكثير منهم تحولوا مع ضعف الدولة الى مالكين للاراضي وملتزمين وراثياً، واستغلوا الفلاحين و اخذوا يجبون منهم اكثر مما هو مقرر من الضرائب المفروضة او انهم ياخذون ضرائب ورسوم اضافية لم ينص عليها

القانون، الامر الذي ادى الى تناقص الاراضي الزراعية الحكومية، واهمال الزراعة بسبب انشغال العسكريين بالحروب وتجنيد الفلاحين، واهمال مشاريع الري والسدود مما ادى الى هجر الفلاحين لقراهم. ولم يلغ نظام الالتزام الا بعد ان بلغ اسوء حالاته في اواخر القرن التاسع عشر، وبعد ان انعدمت الكفاءة وعم الفساد، وصار الالتزام يمنح عن طريق الرشوة والمحسوبية الى المقربين من الوزراء وكبار الموظفين.

والحقت الحروب المستمرة بين العثمانيين وبلاد فارس افدح الاضرار بالزراعة فمن تدمير للمزروعات وحرقها الى تخريب السدود ، وعمليات السلب والنهب وقتل المواشي وتهجير الفلاحين▪ يضاف الى كل ذلك انتشار الاوبئة وموجات الجراد وفيضان الانهر بين مدة واخرى والتي تأتي على المزروعات وتسبب شحة المواد الغذائية▪ ومن جانب اخر ادى زيادة الطلب على المواد الاولية في اوربا بعد التطور الصناعي فيها وافتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م الى تحول الكثير من المنتجين والمزارعين الى زراعة الحاصلات النقدية واعدادها للتصدير بدلا من زراعة المواد الغذائية▪

٢- الحرف والصناعات

كانت الحرف والصناعات اليدوية هي الاخرى ولاسيما المنسوجات متخلفة، الهدف منها اشباع الحاجة المحلية.وكان الانتاج تتولاه الاسرة (الزوج والزوجة والابناء) في البيت او في محلات(ورش) . وقد سمحت الحكومة العثمانية للتنظيمات (الطوائف) الحرفية الاشراف على الحرف، فكانت كل حرفة من هذه الحرف المنتشرة في المدن والقرى والارياف ترتبط باحدى الطوائف او الطرق يقال لها (اصناف)، يرأس كل منها شيخ يليه المعلم ثم الصانع والتلميذ، ولكل طائفة تقاليدها وعاداتها التي تعتز وتتمسك بها يراقبون الانتاج ويحددون الاسعار ويتولون انتاج الاقمشة والسجاد والصناعات الجلدية وبعض الصناعات المعدنية، ولاسيما الاواني النحاسية والعدد التي تحتاجها الزراعة والاسلحة والحلي.

واجه الانتاج الحرفي منافسة شديدة من البضائع الاجنبية التي بدأت تتدفق على العراق، ولاسيما البضائع البريطانية المشهورة التي تجلبها شركة الهند الشرقية لرخص اثمانها

ودقة صنعها . وقد ازداد تدفق هذه البضائع الى الاسواق العراقية بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م ،فتناقص الانتاج الحرفي المحلي وتحول الكثير من المنتجين الى اعداد المواد الاولية للتصدير مثل كبس الصوف والتمور وحلج القطن والدباغة وجمع عرق السوس والشعير والعفص وغيرها، وعمل بعضهم وكلاء للشركات الاجنبية. فانكمشت الكثير من الصناعات التي اشتهر بها العراق، ولاسيما المنسوجات الصوفية والصناعات الجلدية التي كان بعضها يصدر الى الخارج.

٣- التجارة

كانت التجارة الداخلية تعاني الركود بسبب فقدان الامن وتمرد العشائر وصعوبة المواصلات ورداءة وسائل الخزن والنقل، لاسيما على الطرق البرية مع انخفاض المستوى المعاشي للسكان وتبدل العملة وتنوعها بين منطقة واخرى مما يشكل عائقا امام تحديد سعر الصرف، يضاف لذلك ثقل الضرائب المفروضة على البضائع. كان المنفذ البحري الوحيد للعراق الذي تصل منه البضائع الشرقية هو الذي يمر عبر البصرة، لكنه كان تحت سيطرة البرتغاليين. وبعد سيطرة العثمانيين على البصرة وموانىء الخليج العربي عادت البضائع تصل الى البصرة ومنها توزع على المدن الاخرى.

اما التجارة الخارجية فقد ساعدت الاتفاقيات والمعاهدات التجارية بين الدولة العثمانية والدول الاوربية على نشاطها. اذ حصلت هذه الدول بموجبها على امتيازات كثيرة مثل حق استخدام الموانيء العثمانية وتخفيض الضرائب والرسوم الكمركية. كانت اول هذه المعاهدات قد عقدت مع فرنسا ثم تلتها الدول الغربية الاخرى، وتمتع التجار الاوربيون بحق الاقامة في البلاد والمتاجرة بحرية تحت حماية قناصلهم ومحاكمة المخالفين منهم في المحاكم القنصلية طبقا لقوانينهم. وامتد نظام الحماية ليشمل بعض التجار المحليين الذين اثروا من تعاملهم مع التجار الاجانب، وعملوا وسطاء بينهم وبين المنتجين العراقيين. وكان معظمهم من اليهود الذين يملكون خبرة في هذا المجال فسيطروا على التجارة ودور الصيرفة والمصارف واصبح لهم نفوذ قوي لدى المسؤولين والمجتمع. وتوسعت التجارة مع اوربا بعد افتتاح قناة السويس وزاد استيراد المصنوعات

الاوربية الرخيصة والمتقنة الصنع الامر الذي ادى الى نتائج سلبية على الاقتصاد العراقي فتناقص التصدير وزاد الاستيراد وزاد تدفق النقود الى الخارج.

الضرائب

كانت الضرائب العثمانية استمرار للضرائب التي عرفها العراق في العهود السابقة. تأتي في مقدمتها الضرائب الشرعية التي عينها الشرع الاسلامي ، وهي الخراج والعشور والجزية لكن نسبها زادت في العهد العثماني. تليها الضرائب غير الشرعية التي تفرضها الحكومة وقت الحاجة ولاسيما عند الدخول في الحرب وارضاءً لجشع الحكام والمكلفين بالجباية واحيانا تكون دائمية. وكانت من وجهة نظر الفقهاء غير شرعية وتسمى (الديوانية) لانها صادرة باوامر من الديوان ومع ذلك تشدد الاقطاعيون والملتزمون بجبايتها .

ومن هذه الضرائب (الباج) وتؤخذ من السلع المنقولة بين المناطق الداخلية للبلاد. و(القبان) او الوزن وتؤخذ من البائع والمشتري معا و(التمغا) وتؤخذ من الحرفيين والسلع المعروضة في الاسواق. وسميت كذلك لان السلع الماخوذة منها تختم بختم يقال له الدمغة (الطمغة). وهناك ضريبة الكمارك التي توخذ من الصادرات والواردات بنسب مختلفة من قيمة البضاعة .

كان المكلفون بالجباية يأخذون من الفلاحين والمنتجين رسوما اضافية باسماء مختلفة واعذار عدة. عن المزارع والبساتين والسقي والمواشي والاغنام(الكودة) والمراعي والصيد والنحل والمعاصر والمعادن والموانيء وغيرها. وهناك رسوم اخرى على اصحاب المهن (رسم المهنة) وعلى الزواج ودفن الموتى والمواريث. وكانت جباية الضرائب والرسوم تتم بطرق تختلف بين منطقة واخرى اما عن طريق الاقطاع او الالتزام او الضمان او الامانة او الجباية المباشرة من الموظفين وتؤخذ نقداً او عيناً.

ثالثا- الحياة الاجتماعية

تعرضت المدن العراقية اثناء الحروب المتواصلة بين العثمانيين و بلاد فارس الى الهدم نتيجة الحصارات والقصف المدفعي. والى التخريب المنظم بعد كل حرب بما في ذلك دور العبادة والمراقد المقدسة ودور العلم والمكتبات. فضلا عن تعرض السكان للجوع والقتل والتهجير والامعان في تمزيق وحدة المجتمع وتماسك مكوناته التي لم يكن لها دور في كل ما يجري.

عانى المجتمع العراقي التخلف والتمايز الاجتماعي، اذ كان الحكام والزعماء وكبار الموظفين والمتعاونين معهم من اصحاب الجاه والمنزلة الرفيعة والكلمة المسموعة الذين يقال لهم (الاعيان) يكونون الطبقة العليا وبيدهم الثروة والنفوذ، والى جانبهم فئة ثانية من الملاكين والملتزمين والشيوخ الذين تحولوا بمرور الزمن الى ملاكين وملتزمين وراثيين وازداد بذخهم. في حين ظلت الغالبية العظمى من السكان ومعظمهم من افراد العشائر المتنقلة او الساكنة في الارياف تعاني الجهل والمرض والفقر. وهناك فئة اخرى تضم بعض رجال الدين الموالين للعثمانيين ومن اصحاب الطرق الصوفية التى تعددت وتنوعت اتجاهاتها ، وكان لها تاثير واسع في توجيه المجتمع وقيادته. وكانت علاقة معظم العشائر العراقية متوترة مع السلطات العثمانية التي كانت تتعامل معها بقسوة وتحاول اخضاعها بالقوة ، ولم تدرك هذه السلطات طبيعة التنظيم العشائري ودوره الاجتماعي والسياسي ولم تراع حقوقهم في مناطقهم .

التعليم

لم تبذل السلطات العثمانية اهتماما بالتعليم الذي اقتصر على الكتاتيب والمساجد وعلى ابناء المدن، حيث يلقن التلاميذ امور الدين واللغة والمعلومات التي ورثها الخلف عن السلف فظل الجهل سائدا. اما المدارس الحديثة التي تدرس المناهج التي تتلاءم وحاجات المجتمع والتطور الحاصل في اوربا، فلم يعرفها العراق الا في العهد العثماني الاخير، وكان التعليم فيها يجري باللغة التركية . وانشأت الارساليات التبشيرية عددا من المدارس في المدن الكبيرة، التي كانت تدرس المناهج الحديثة الامر الذي ادى الى اقبال ابناء الاسر الثرية عليها لان التعليم فيها يجري باللغة العربية وقد ظل تعليم البنات محدودا جدا.

الصحة

اما الصحة ووسائلها فكانت تقوم على اسس بدائية او ما يسمى الطب الشعبي والتعاويذ، وكانت الامراض المعدية تفتك بالسكان مثل الكوليرا والطاعون والملاريا التي تكرر وقوعها عدة مرات. بل انها كانت تتواصل لاكثر من سنة في بعض الاحيان. ولم تكن هناك مستشفيات ولا اطباء، ولا وعي جماعي بمخاطر العدوى وانتقال المرض، ولا مساكن صحية. ولكن بعض ولاة القرن التاسع عشر بذلوا جهودا قليلة في هذا المجال

تمثل بانشاء المحاجر الصحية التي كانت تسمى الكرنتينة، في المدن الحدودية والمراكز القريبة منها منعا لانتقال العدوى ولاسيما مع الجثث الواردة من بلاد فارس لتدفن في النجف الاشرف وتم انشاء بعض المستشفيات التي اقتصرت على بعض المدن ومنها بغداد.

رابعا- نتائج الحكم العثماني

اسفر الحكم العثماني للعراق الذي استمر نحو اربعة قرون عن نتائج كثيرة تركت اثاراً واضحة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر منها:-

١ –لم يبذل سلاطين آل عثمان اهتماما بالبلاد وسكانها بل كانوا ينظرون الى العراق على انه مصدرا مهما من مصادر تمويل الخزينة المركزية وخزائنهم لاسيما عن طريق الضرائب، واشباع رغباتهم في بناء المنشآت العمرانية في العاصمة ومدنها الكبرى التي تخلد ذكراهم من قصور فارهة وجوامع لاتزال اثارها شاخصة حتى وقتنا الحاضر. فضلا عن تجنيد ابناء البلاد وزجهم في الحروب الخارجية التي لامصلحة لهم بها،او القضاء على الاضطرابات العشائرية دون ان يكون لهم دور في ادارة بلادهم. ولم يبذل الولاة، الذين كانوا يرسلون الى العراق ممن لا كفاية لهم او دراية بشؤونه ولا معرفة بلغة اهله وتقاليدهم، اهتماما بتطوير الاقتصاد وتنميته لمصلحة اهل البلاد والتقرب اليهم بل انهم كانوا يرسلون الى العراق دون رغبة منهم لابعادهم عن العاصمة.

٢- واجه العثمانيون معارضة شديدة من العراقيين ابتداء من النصف الثاني من القرن السادس عشر. واخذت هذه المعارضة تزداد بزيادة ضعف الدولة المصحوب بالتدخلات الاجنبية وزيادة التباعد بين العراقيين وولاة الامور العثمانيين. فضلا عن فقدان الامن وما لحق بمدن العراق من تخريب وهدم نتيجة الحروب المتواصلة على ارضه. وقد اتخذت حركات المعارضة اشكالا عدة كان بعضها واسعا شاركت فيه قطاعات كبيرة من ابناء العراق في المدن والقرى والارياف. وتشكلت تحالفات عشائرية قوية عربية وكوردية وقفت ضد الحكم العثماني وطالبت بحكومة عراقية مستقلة، فاضطر حكام بغداد لارسال الحملات القوية ضدها.

تركزت اكثر هذه الحركات في الاقسام الشمالية والجنوبية من العراق التي تسكنها تجمعات عشائرية قوية، ولاسيما في المنطقة الممتدة بين البصرة والكوفة وواسط.

ومنها انتفاضة كربلاء المقدسة عام ١٦٠٤م على الحامية العثمانية فيها.

ولم تقتصر تلك الانتفاضات على العشائر الكوردية والعربية بل شاركت فيها الفئات المثقفة وابناء المدن ، فشهدت بغداد اقوى الانتفاضات التي قادها المفتي عبد الغني آل جميل عام ١٨٣٢م بسبب سياسة الوالي علي رضا الذي قضى على حكم المماليك في السنة السابقة، واعاد العراق للحكم العثماني المباشر، واتبع سياسة مركزية متشددة معهم. فخرج اهل بغداد وتوجهوا في تظاهرة نحو السراي (مقر الحكومة) لمهاجمته. لكن الوالي قضى على التظاهرة وضرب محلة المفتي (قنبر علي) بالمدفعية واشعل فيها النيران ونهبت دار المفتي واحرقت مكتبته. ولم يكتف الوالي بذلك بل هاجم عشيرة العقيل في جانب الكرخ وطردها من بغداد بسبب لجوء المفتي اليها. وقد افلحت القوات العثمانية في انهاء الانتفاضة بدعم من المقيمية البريطانية. ومع ذلك تقدم عدد من ابناء المدن وشيوخ العشائر بطلب الى السلطات العثمانية بتعيين احد الزعماء العراقيين لحكم العراق.

تواصلت الانتفاضات بسبب السياسة التعسفية في جباية الضرائب وجمع الجند والتدخل في شؤون الاراضي ونظام المشيخة والعمل على اخضاع العشائر بقسوة مصحوبة باعمال سلب ونهب وتهجير واتلاف المزروعات وحرقها. وكانت تلك العشائر تضطر الى تشكيل اتحادات وتحالفات فيما بينها والانتفاض على السلطة كان اخرها قد وقع في بداية القرن العشرين مثل انتفاضة بني لام والبو محمد في العمارة والمنتفك في الناصرية والعشائر المحيطة ببغداد والعشائر الكوردية في السليمانية وراوندوز ودهوك والعمادية.

٣- استطاعت الكثير من الاسر والزعامات المحلية ان تحكم نفسها بنفسها بعيدا عن السيطرة العثمانية مثل آل عبد الجليل والعمريون في الموصل والسورانيون في راوندوز والبابانيون في السليمانية والبهدينانيون في العمادية والبوتانيون في جزيرة بن عمر

وعشائر المنتفك وآل عليان وبنو لام في البصرة والاقسام الجنوبية من العراق وآل فضل وشمر في الفرات الاعلى والجزيرة الفراتية .

٤- ادى ضعف الادارة العثمانية في العراق الى تدخل بريطانيا وفرنسا والمانيا في شؤونه الداخلية بسبب موقعه الجغرافي وكونه حلقة الاتصال بالشرق، فضلا عن غناه الاقتصادي واهميته في المنافسة والسباق الاستعماري بين هذه الدول . وصارت كل منها تبحث عن الاسواق لتصريف بضائعها والمواد الاولية لصناعتها. في وقت كانت فيه السلطة العثمانية تتجه الى الضعف والتفكك، فازداد اهتمام البريطانيين بالعراق واخذوا يتغلغلون فيه سياسيا واقتصاديا وثقافيا بهدف اخضاعه لحكمهم بعد ان تمكنوا من ابعاد الفرنسيين عنه.

٥- شعر ولاة الامور في استانبول في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبعد فوات الاوان، بضرورة الاصلاح وتقوية حكمهم في العراق واحكام سيطرتهم عليه، ومنع وقوعه بايدي الدول الاخرى. وقد تأكدوا من اهميته الستراتيجية والاقتصادية بعد احتلال فرنسا لمصر سنة ١٧٩٨م ومحاولتها تكوين امبراطورية شرقية، ووضع بريطانيا يدها على امارات ومشيخات الخليج العربي وعدن. كل ذلك نبه العثمانيين الى وجوب المباشرة بالاصلاح وارسال ولاة الى العراق اكثر كفاءة لتنفيذ الاصلاح ، والافادة من موقع العراق وامكاناته لابعاد الاخرين عنه وضمان مصالحهم فيه.

الولاة المصلحون في العراق

كان اول والٍ ادرك ضرورة تقوية العراق واصلاح احواله هو الوالي المملوكي داود باشا الذي ادخل اصلاحات مهمة خلال ولايته التي استمرت نحو خمسة عشر عاما. فاعاد النظام والامن الى الولاية وحل الجيش الانكشاري وكون جيشا حديثا مدربا ومنظما على وفق النظام العسكري الفرنسي. واتخذ اجراءات تخدم الاقتصاد العراقي ففتح بعض المعامل لصنع الاقمشة وسعى لتطوير الزراعة وتنظيم الري. واهتم بالعلماء والادباء .

الوالي مدحت باشا
١٨٦٩-١٨٧٢م

وبعد ظهور الحركة الاصلاحية في الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ارسلت الحكومة بعض الولاة الى العراق ممن اطلعوا على الحضارة الغربية واساليبها في الادارة والحكم. من امثال رشيد باشا الكوزلكلي (١٨٥٢م) الذي اهتم بالنقل والمواصلات وأنشأ شركة ملاحية نهرية، وسير البواخر لنقل البضائع والمسافرين واسس الخدمات البريدية. وفي عهد الوالي نامق باشا (حكم مرتين) ازداد الاهتمام بالنقل وتنظيم ادارته، فوسع الشركة السابقة التي اطلق عليها اسم(الادارة النهرية العثمانية) وانشا معملا لاصلاح السفن واخر للغزل والنسيج وداراً لصنع الاسلحة وتطويرها.

كان اشهر الولاة الاصلاحيين الذين حكموا العراق هو مدحت باشا الذي وصل بغداد عام ١٨٦٩م. كان يتمتع بكفاءة عالية اذ انه تثقف بالثقافة الاوربية، وعمل واليا في البلقان. وقد تم نقله الى بغداد مزودا بصلاحيات واسعة بما في ذلك السلطتين المدنية والعسكرية لتمكينه من احداث التقدم والاصلاح المنشود واعداد البلاد لمواجهة الاخطار المحدقة بها . اقترن ذلك مع اقتراب موعد افتتاح قناة السويس، وزيادة تحكم بريطانيا في الخليج العربي . فسعى مدحت باشا الى تحديث العراق واصلاح اوضاعه وتغيير حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن تلك الانجازات:

١- تطبيق نظام الطابو العثماني حلا لمشكلة الاراضي وكان الهدف من تطبيقه في العراق هو القضاء على انتفاضات العشائر وتعويدهم على الاستقرار ومنع الغزو والحروب بينهم والعمل على تحسين سبل العيش بتوزيع الاراضي عليهم وتثبيت الملكيات وتوفير المياه اللازمة للزراعة. ولكن ذلك ادى الى تحول الكثير من شيوخ العشائر الى ملاكين كبار للاراضي فأرسى بذلك قواعد النظام الاقطاعي في العراق. وصار افراد العشيرة فلاحين وعمالا عند الملاكين. و قد نجح الى حد ما في توطين العشائر وفرض الضرائب وتحصيلها منهم واتبع تطبيق هذا القانون بأصلاح نظام الضرائب الزراعية.

٢- وجه عنايته لاصلاح المؤسسة العسكرية فجند العراقيين بدلا من العناصر الاجنبية من المماليك والاتراك. وادخل الخدمة الالزامية عن طريق القرعة. لكنه فشل في المناطق العشائرية التي رفضت التجنيد الالزامي. الامر الذي ادى الى قيام انتفاضات عشائرية اهمها انتفاضة الدغارة التي انتهت بالقمع واعدام بعض الشيوخ. وكذلك انتفاضة شمر في منطقة الجزيرة قرب الموصل واعدام شيخها. وبذلك اجبر بقية الشيوخ على الالتزام بالنظام . ادت هذه الاجراءات الى زيادة عدد افراد الجيش كما اسس مدرستين عسكريتين في بغداد لتخريج الضباط العراقيين.

٣- كانت المواصلات احدى الجوانب التي حظيت باهتمامه لما لها من اثر في التجارة والنقل وتوحيد البلاد فاهتم بالمواصلات النهرية والبحرية والبرية. وطور (شركة الادارة النهرية العثمانية) واشترى بواخر جديدة كبيرة لتبحر بين البصرة واستانبول عبر قناة السويس. وبنى المحطات اللازمة لتزويدها بالوقود ومصنعا لاصلاح السفن. امـــا على البر فقد اسس شركة لتسيير الترامواي (قطار تجره الخيول) بين بغداد والكاظمية لنقل المسافرين والبضائع وتم افتتاح المشروع سنة ١٨٧١م.

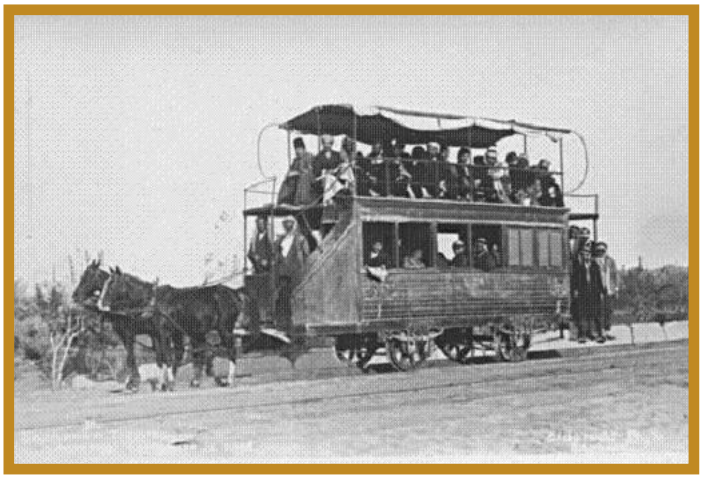

الترامواي

٤- وفي ميدان التعليم والثقافة افتتح المدارس الحديثة وادخل التعليم الرسمي فاسس المدرسة الرشدية الملكية (المدنية) ببغداد وهي مدرسة متوسطة. ومدرسة للصناعة لقبول خريجي الابتدائية لتخريج الكوادر الفنية في الخياطة والنجارة والحدادة والطباعة وغيرها من المهن لاعداد الحرفيين للمشاريع التي اراد انشائها. فازداد عدد المتعلمين وتوفرت فرص العمل. واسس مطبعة حكومية واصدر اول جريدة عراقية وهي جريدة (زوراء) لنشر الاخبار والقوانين والمقالات واطلاع العراقيين على كل ما يستجد.

جريدة زوراء

٥- سعى لتطوير الادارة والحياة المدنية والقضاء على البداوة. فانشأ مدن الناصرية والرمادي والمدحتية. وبنى مستشفى وابنية جديدة لدوائر الحكومة. واسس المحاكم المدنية والبلديات و بعض المصانع الحديثة ومصفاة للنفط في بعقوبة واقام متنزها عاما في بغداد ووجه السكان لتشييد المساكن الحديثة .

الواقع ان مدحت باشا سعى لتحديث العراق في جميع المجالات. لكننا يجب ان لا نبالغ في مقدار ما حققه. اذ انه لم يتمكن من انجاز عدد من المشاريع بسبب قصر مدة حكمه وقلة الامكانات وعدم دعم الحكومة المركزية ومعارضة بعض السياسين في العاصمة استانبول له. فضلا عن معارضة القوى المحلية المحافظة في العراق والتي وقفت ضد التغيير. فاستقال عام ١٨٧١م وغادر العراق . ولم يتمكن من اكمال الكثير مما بدأ به واهملت بعض مشاريعه المنجزة وظلت الغالبية العظمى من العراقيين تعاني الجهل والفقر.

٦ - ادت هذه الاصلاحات على الرغم من محدوديتها الى زيادة وعي العراقيين وشعورهم بالحيف. فبدأوا بتأطير انفسهم بتنظيمات سياسية تدعو الى المطالبة بالحقوق المشروعة ضمن الدولة العثمانية. وشاركوا في المؤتمر العربي الاول الذي عقد بباريس عام ١٩١٣م لاسماع صوتهم للعالم الخارجي والحصول على دعم الدول الكبرى. وعندما يئسوا من ذلك اضطروا الى المشاركة في الثورة العربية على العثمانيين عام ١٩١٦م.

بناية القشلة وبرج الساعة

اسئلة الفصل الاول

س١/ عرف ما ياتي

١- سليمان بيك (ابو ليله). ٢- التيمار. ٣- التمغا. ٤- عبد الغني آل جميل.

٥- زوراء. ٦ - الأنكشارية.

س٢/ ((سعى مدحت باشا الى تحديث العراق واصلاح اوضاعه وتغيير حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية)) ناقش ذلك ذاكراً اهم انجازاته.

س٣/ اذكر ثلاثاً من نتائج الحكم العثماني للعراق وما اثارها في تاريخ العراق الحديث والمعاصر؟

س٤/ ما اثار الحكم العثماني على الحياة الاجتماعية في العراق ؟

س٥/ اذكر ابرز معوقات الزراعة خلال الحكم العثماني للعراق .

س٦/ ما اسباب انتفاض العشائر العراقية ضد الحكم العثماني ؟

س٧/ تطرق الى ابرز ملامح السياسة العامة للولاة العثمانيين في العراق بعد عام ١٨٣١م .

النشاط

- القيام بسفرة مدرسية الى (القشلة) وبمصاحبة المدرسة/ المدرس،وكتابة بحث عنها.
- استعن بمكتبة المدرسة لكتابة بحث عن الوالي المصلح مدحت باشا .
- يشارك الطلبة بحلقة نقاشية باشراف المدرسة / المدرس لمناقشة الانتفاضات العراقية ضد الحكم العثماني .
- اجمع صوراً للولاة العثمانيين المصلحين الذين حكموا العراق وعلقها في جدارية مع كتابة بحث موجز عنهم .

لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة .

(المادة ٤٠)
دستور جمهورية العراق